

في تناقض واجب قول الحقيقة مع الحق في الكذب عند عمونيل كانط

2020-09-13 د. زهير الخويلدي

"يجب الحق ألا تتكيف أبداً مع السياسة؛ بل على العكس، يجب أن تتوافق السياسة دائماً مع الحق".

تمهيد:

تعود شهرة عمانويل كانط (1724-1804) الى الكتب النقدية الثلاث عن العقل والإرادة والذوق ومقاله عن الأنوار والاستعمال العمومي للمعرفة الفلسفية والعلمية وبعض النصوص عن السلم والحرب والتاريخ والفن. غير أن الكثير من التأمّلات النقدية في بعض القضايا الفلسفية المتروكة قد مثلت انشغالا طريا لفيلسوف الأنوار الألماني وجعلت يخوض غمار مباحث ساخنة وقضايا خلافية وخاصة مسألة التمييز بين الجميل والجليل في الأعمال الفنية وإشكالية القانون والحرية والسعادة في السلوك الأخلاقي ومعضلة وظيفة العنف في التاريخ البشري والتمييز الحاذق بين حق الضيافة وحق الزيارة وحق الإقامة للمواطنين في الحكومة العالمية والتفريق الحاسم في الدين في حدود العقل بين الشر الجذري والخطيئة الأصلية.

في هذا النص غير المقروء وغير المعروف فكرة خطيرة تكشف عن وضعية أنثربولوجية يعيشها الانسان ويعبر فيها عن حاجته الى الكذب بين الفينة والأخرى اما للاستمرار بالنسبة للمجتمع أو لقضاء مصلحة، والغريب أن ذلك يتناقض جذريا مع الأوامر القطعية الأخلاقية الكانطية التي تعبر عن رفضها الشديد للكذب والسرقة والقتل والظلم والاستعباد وتمنع كل الممارسات اللإنسانية التي تخلف الضرر للأغيار. فما هي الشروط التي يبرر بها كانط الحاجة الى الكذب؟ وهل ثمة حاجة سياسية؟ وما رأي القانون فيه؟

النص المترجم:

"على حق مزعوم للكذب من قبل الإنسانية (1797)

425- " في كتاب: فرنسا سنة 1797، الكتيب السادس رقم 1 "ردود الفعل السياسية"، بقلم بنيامين كونستانت، نجد ص 123 الكلمات التالية:

إن المبدأ الأخلاقي القائل بأن قول الحقيقة واجب، إذا اتخذ بطريقة مطلقة ومعزولة، جعل أي مجتمع مستحيلاً. لدينا دليل على ذلك في العواقب المباشرة المستمدة من هذا المبدأ الأول من قبل فيلسوف ألماني ذهب إلى حد الادعاء أنه تجاه القتلة الذين يسألونك إذا كان صديقك الذي يلاحقونه ليس لاجئاً في منزلك، الكذب سيكون جريمة.

الفيلسوف الفرنسي يدحض هذا المبدأ ص 124 على النحو التالي:

قول الحقيقة واجب. ما هو الواجب؟ إن فكرة الواجب لا تنفصل عن فكرة الحقوق: فالواجب هو ما يتوافق، في كائن ما، مع حقوق الآخر. حيث لا يوجد حق، لا يوجد واجب. لذلك فإن قول الحقيقة هو مجرد واجب تجاه أولئك الذين لهم الحق في معرفة الحقيقة. الآن لا يحق لأي شخص يؤدي الآخرين الحق في معرفة الحقيقة.

تقع الرذيلة الأولى هنا في البيان: "قول الحقيقة واجب، ولكن فقط تجاه من له الحق في معرفة الحقيقة".

426- يجب أولاً الإشارة إلى أن التعبير الذي له الحق في الحقيقة هو كلمة خالية من المعنى. بدلاً من ذلك، يجب أن يقال أن للإنسان الحق في صدقه، أي الحقيقة الذاتية في شخصه. إن امتلاك الحق الموضوعي في الحقيقة سيصل إلى هذا الحد: كما هو الحال بالنسبة لي وبلدي، سيعتمد على إرادة المرء سواء كان بيان ما صحيحاً أو خاطئاً؛ مما سينتج عنه منطق غريب.

السؤال الأول الآن هو: أليس الإنسان، حتى في الحالات التي لا يستطيع فيها تجنب الإجابة بنعم أو لا، حتى لا يكون صادقاً؟

السؤال الثاني: ألا يلزمه، في إعلان تم ابتزازه منه تحت قيود ظالمة، أن يكون كاذباً هرباً من خطر الأذى ضده أم ضد الآخرين؟

أن تكون صادقاً، في عبارات لا يمكن تجنبها، هو واجب رسمي للإنسان تجاه الجميع، بغض النظر عن مدى العيب الذي قد يحدثه هذا له أو للآخرين؛ وحتى لو لم أؤذي الشخص الذي يرغمني ظلماً على الكلام عندما أخطأ في تزوير بياني، عن طريق هذا التزوير، الذي يستحق إذن اسم الكذب (ليس بالمعنى الذي يفهمه المحامون بالتأكيد)، بشكل عام، أخطأ في الجزء الأكثر أهمية من الواجب: لأنه من خلال القيام بذلك، أساهم، بقدر ما هو في سلطتي، حتى لا يثق أي شخص في الإعلانات بشكل عام، وبالتالي في أن جميع الحقوق بناء على عقود تنهار وتفرغ من قوتها؛ وهذا خطأ على البشرية بشكل عام.

الكذب، الذي يعرف ببساطة على أنه بيان كاذب عن قصد تجاه رجل آخر، وبالتالي لا يحتاج إلى ملحق يحدد أنه يجب أن يضر بالآخرين، كما يدعي المحامون لتعريفهم (الكذب عبارة كاذبة في الحكم على الآخر). لأنه بشكل دائم أن الكذب يضر بالآخرين، إن لم يكن هذا الشخص بالذات، على أي حال الإنسانية بشكل عام، عن طريق جعل مصدر القانون غير قابل للاستخدام.

ب بدافع اللطف يمكن أن يشكل، عن طريق الصدفة (حالة) جريمة بموجب القانون المدني؛ ولكن ما يجب أن يفلت من عشوائية [427] فقط من حالة الجريمة، مع ذلك يمكن إدانته من قبل القوانين الخارجية باعتباره خطأً. إذا كنت بالفعل قد كذبت أنك قد حولت للتو من فعله فرداً تحركه الرغبة في القتل، فأنت مسؤول، بما في ذلك قانونياً، عن جميع العواقب التي قد تترتب على ذلك. ولكن إذا التزمت بدقة بالحق، فلا يمكن للمؤسسة القضائية أن تكون ما تريده. بعد كل شيء، من الممكن أنه بينما أجب بصراحة نعم على القاتل الذي سألتك إذا كان هناك عدو في منزلك، فإن الأخير هو التسلسل، وبالتالي الهروب من القاتل، حتى لا يكون القتل في نهاية المطاف غير ملتزم؛ لكنك تكذب وتقول أنه لم يكن في المنزل وأنه (بدون علمك) خرج بالفعل، حتى يمر القاتل عليه ويرتكب القتل: يمكنك بعد ذلك أن تتهم بحق أنها تسببت في وفاة الضحية. إذا كنت قد قلت بالفعل ما على حد علمك الحقيقة، ربما القاتل، والوقت للتحقق مما إذا كان عدوه في المنزل، وهل علم الجيران بالاندفاع في التعزيز، وكان الجريمة وبالتالي تم تجنبه. يجب على أي شخص يكذب،

حتى مع أفضل المشاعر، أن يجيب، بما في ذلك في محكمة مدنية، على عواقب أفعاله، كما لا يمكن التنبؤ بها، وينتهي بالعقاب؛ إن الصدق واجب يجب اعتباره أساساً لجميع الواجبات التي تستند إلى عقد، ويصبح قانونه، إذا منح المرء أقل استثناء من الصدق، متذبذباً ولا معنى له.

لذلك فهي وصية للعقل المقدس، والتي تأمر دون قيد أو شرط ولا يمكن تقييدها بأي راحة، إلا أن تكون صادقة (مخلصة) في جميع تصريحاتها. في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أهمية وصحة ملاحظة السيد كونستانت حول أولئك الذين ينتقدون مثل هذه المبادئ الصارمة من خلال الادعاء بأنهم يضيعون في أفكار غير قابلة للتطبيق وبالتالي يجب رفضهم؟

في كل مرة (يقول فيها صفحة 123) أن مبدأ ثبت صحته يبدو لنا غير قابل للتطبيق، فإنه يأتي من حقيقة أننا نتجاهل المبدأ المتوسط الذي يحتوي على وسائل تطبيقه.

يستحضر (صفحة 121) مبدأ المساواة باعتباره الحلقة الأولى في السلسلة الاجتماعية:

لا يمكن لأي إنسان (صفحة 122) أن يكون ملزماً بالقوانين التي ساهم في تطويرها. في مجتمع محدود للغاية، يمكن تطبيق هذا المبدأ على الفور، ولا يحتاج إلى أن يصبح مبدأً متوسطاً معتاداً. ولكن في مجتمع كبير جداً، يجب إضافة مبدأ جديد إلى المبدأ الذي نستشهد به هنا. المبدأ المتوسط هو أنه يمكن للأفراد المساهمة في صياغة القوانين، سواء بشكل شخصي أو من خلال ممثليهم. من يرغب في تطبيق المبدأ الأول على مجتمع كبير دون استخدام الاضطراب الوسيط المعصوم. لكن هذا الاضطراب، الذي يشهد فقط على جهل أو إلحاح المشرع، لن يثبت شيئاً ضد المبدأ.

ويختتم في (صفحة 125) على النحو التالي: "مبدأ معترف به على أنه صحيح وبالتالي لا يجب التخلي عنه مهما كانت مخاطره الظاهرة". (ومع ذلك فقد أسقط الرجل الصالح نفسه مبدأ الصدق غير المشروط بسبب الخطر الذي ينطوي عليه المجتمع، لأنه لم يتمكن من اكتشاف مبدأ وسيط يسمح له بالتحديق في هذا الخطر، وأنه في الحقيقة ليست هناك حاجة هنا لإدخال أي أحد.)

إذا أردنا الاحتفاظ بأسماء الشخصيات المستخدمة هنا: "الفيلسوف الفرنسي" قد خلط بين الفعل الذي نتسبب فيه في ضرر للآخرين (بقليل من الضرر) من خلال قول الحقيقة أننا لا نستطيع تجنب الاعتراف، و الإجراء الذي من خلاله يتسبب المرء في إلحاق الأذى بالآخرين. بالصدفة الخالصة (حادثة) تسببت صحة الإعلان في إلحاق الضرر بساكن المنزل، وليس بفعل حر (بالمعنى القانوني). لأنه من حقه أن يطالب بآخر بأنه يكذب لصالحه، سينشأ ادعاء يتعارض مع أي شكل من أشكال الشرعية. لكن الصدق في التصريحات التي لا يستطيع أن يتجنبها ليس لكل إنسان حقاً فحسب، بل واجباً صارماً أيضاً، في حالة تعرضه لضرر لنفسه أو للآخرين. ولذلك لا يجعل نفسه مول الذي يعيش، فمن المحتمل أن يسبب هذا الضرر. لأنه في هذه المسألة ليس للموضوع مطلق الحرية في الاختيار، حيث أن الصدق - - عندما اعترف أنه مرغم على الكلام - هو واجب غير مشروط. [429 -] لذلك لن يعتمد الفيلسوف الألماني المبدأ (صفحة 124): "إن قول الحقيقة واجب فقط تجاه أولئك الذين لهم الحق في الحقيقة": أولاً بسبب المراوغة في الصيغة، في القياس حيث أن الحقيقة ليست ملكية يمكن أن يمنحها القانون لأحد ولكنها ترفض الآخر؛ ولكن أيضاً وقبل كل شيء لأن واجب الصدق (الذي هو في الأساس الموضوع الوحيد هنا) لا فرق بين الأشخاص الذين يمكن أن نعفيهم من أنفسنا، ولكن لأنه واجب غير مشروط صالح في جميع الظروف.

الانتقال الآن من ميتافيزيقيا القانون (التي تتجاهل جميع شروط الخبرة) إلى مبدأ سياسي (يطبق هذه المفاهيم على حالات الخبرة) والوصول من خلاله إلى حل مهمة هذا الأخير، وفقاً لمبدأ القانون العالمي: سيعطي الفيلسوف 1. بديهية، أي عبارة معينة بشكل مبهم تنشأ مباشرة من تعريف القانون الخارجي (اتفاق حرية كل منهم مع حرية أي دولة أخرى وفقاً لقانون عالمي)، 2. مسلمة (من القانون العام الخارجي، كإرادة موحدة للجميع وفقاً لمبدأ المساواة، والتي بدونها لن تتحقق حرية كل فرد)، 3. مشكلة: ما هي المنظمة التي ستسمح، في مجتمع كبير كما نريد، للحفاظ على الانسجام وفقاً لمبادئ الحرية والمساواة (أي من خلال نظام تمثيلي) والذي سيصبح عندئذ مبدأ السياسة، الذي يحتوي دستورها ونظامها بدورها على مراسيم هادفة، مستمدة من المعرفة البشرية التجريبية، فقط إلى آلية إدارة الحق والاهتمام بتنظيمها العقلاني وفقاً لغايتها؟ - الحق يجب ألا تتكيف أبداً مع السياسة؛ بل على العكس، يجب أن تتوافق السياسة دائماً مع الحق.

يقول مؤلفنا: "مبدأ معترف به على أنه صحيح (أضيف: تم الاعتراف به بداهة، وبالتالي متهور) يجب

ألا يتم التخلي عنه أبداً، مهما كانت مخاطره الظاهرة". ولكن هنا، عن طريق الخطر، ليس من الضروري فهم خطر التسبب (من قبيل الصدفة) بالضرر، ولكن إلحاق الضرر بشكل عام: ماذا سيحدث إذا قللت من واجب الصدق، وهو غير مشروط تماماً ويشكل، في العبارات، الشرط القانوني الأعلى، واجب مشروط ويخضع لاعتبارات أخرى. وحتى إذا اتضح كذبة معينة أنني لا أضرب بأي شخص، ما زلت لا أنكرهم بشكل عام مبدأ القانون فيما يتعلق بجميع الإعلانات التي لا مفر منها (عدم إدانتني بأي خطأ مادي خاطئ، أنا تصورت): هذا أخطر بكثير من إقامة العدل ضد أي فرد، لأن مثل هذا الفعل لا يفترض دائماً مبدأ في الموضوع.

[430] من استجوبه الآخرون لمعرفة ما إذا كان يريد أن يكون صادقاً أم لا، في الإعلان الذي يجب أن يكون صادقاً أم لا، يتلقى هذا الطلب دون غضب في البداية يجرؤ المرء على التعبير عن الشك ضده أنه كاذب أيضاً، والذي على العكس من ذلك يطلب منحه وقتاً للتفكير في الاستثناءات المحتملة، فهو بالفعل كاذب (بالإمكان)؛ لأنه يدل على أنه لا يعتبر الصدق واجباً في حد ذاته، لكنه يحافظ أمام نفسه على استثناءات من قاعدة جوهرها هو عدم المعاناة، تحت طائلة الوقوع في التناقض مع نفسها.

من الضروري أن تحمل جميع المبادئ العملية القانونية حقيقة صارمة، ولا يمكن أن تشتمل المبادئ الوسيطة الشهيرة إلا على تحديد أكثر دقة لتطبيق الحالات الأولى التي تنشأ (وفقاً لقواعد السياسة) ولكن لا تقيد أبداً؛ لأن هذا الأخير يدمر الكونية التي يجب عليهم وحدها تحمل اسم المبادئ. " لكن ما قيمة سياسة تتأسس على الانتفاع بالكذب؟ ألا تحول جميع الوعود السياسية الى وعود كاذبة؟ ومتى تلتزم السياسة بالأخلاق من أجل أن نضع الحقيقة محل الزيف؟ أليست المبادئ الأخلاقية هي أرضية السياسي العادل؟ وأين الخلل الذي سبب هذا التناقض بين واجب قول الحقيقة وحق الكذب؟ هل هو في النظرية أم التطبيق؟

عمانويل كانط، كونيغسبرغ، 1797.

* كاتب فلسفي

المصدر:

Emmanuel Kant, le droit de mentir, traduits par Eric Bories et Stéphane Robilliard,
les éditions du cerf, Paris, 2018, pp21-28.

.....

* الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي شبكة النبأ المعلوماتية